



رئيس اللجنة المالية والإدارية في المحكمة الدائمة للتحكيم والمستشار لدى محكمة العدل الدولية أكد العمل على التنسيق لانعقاد المؤتمر الثاني للكويت والمحكمة الدولية للتحكيم في الربع الأول من 2020

المستشار طارق الشميمري لـ «الأخبار»: النظام التحكيمي بالكويت فريد.. لكنه واقعيًا غير مجدٍ

أشاد رئيس اللجنة المالية والإدارية في المحكمة الدائمة للتحكيم والمستشار لدى محكمة العدل الدولية، المستشار طارق الشميمري بمنتدى ثقافة السلام الذي نظّمته مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين بلاهاي في 13 من الشهر الجاري، معرباً عن عميق سعادته بهذا المنتدى وبالصدى الذي لقيه. وأفاد، في حوار مع «الأخبار»، بأن تواجد ثلثة من الشخصيات المعروفة بمشاركاتها في المؤتمرات والفعاليات الخاصة بالسلام قد سهل عملية التنسيق مع محكمة العدل الدولية لعملية تواجد هذه الشخصيات، كما أن سبعة مؤسسة البابطين في هذه الأعمال الريادية ساعدت في تفاعل رئيس محكمة العدل الدولية وعدد من المسؤولين بها ومشاركتهم في الجلسات والمداخلات التي دارت في المنتدى، وقال إن هذا المنتدى يمثل امتداداً للبرامج السابقة والتظاهرات التي طُلما كانت مؤسسة البابطين سباقة في تنظيمها. وأوضح المستشار الشميمري أنه سبق للكويت ممثلة في السفارة أن قامت بالترتيب لعدة زيارات قانونية لوفود كويتية للاهاي حيث إنها مدينة معروفة بالحكم والمنظمات الدولية، مبيّناً أن انتخابه عن القارة الآسيوية كرئيس للجنة المالية والإدارية لمحكمة التحكيم ومستشار محكمة العدل الدولية فتح أبواباً كثيرة للتعاون مع المحاكم الدولية في لاهاي. الحوار مع المستشار الشميمري تناول التحاقه بالمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم وطبيعة الدور الذي يؤديه والمساهمات التي أضافها من خلال تمثيله للكويت ولقارة آسيا لدى هذا الكيان الدولي، وأيضا التشريعات الخاصة بالتحكيم.. قبال التفاصيل:



■ سمعة الكويت المميزة برعاية صاحب السمو تمهد الطريق لأي كويتي يتقدم لمهمة أو منصب دولي ■ إذا ما أرادت الكويت أن تكون مركزاً تجارياً جذاباً للاستثمار فعليها أن تضمن للمتخصصين الأجانب فصل النزاع وفق الأطر والإجراءات الدولية بما يضمن سلامة عودة أموالهم

تعزيز سبل التعاون بين المحاكم والمنظمات الدولية في لاهاي وبين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وكذلك اهتمامنا بالبحث عن اهم الاصدارات المميزة الخاصة بالتحكيم والتي تم اصدارها بالتعاون بين المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم وجامعة اسكسفورد وتمت ترجمتها الى اللغة العربية وتم تقديم الف كتاب منها كاهداء من الكويت الى المحكمة وهي موجودة بمكتبة المكتب وكذلك تم توزيع هذه الكتب الخاصة بالإجراءات المعتمدة لدى المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم في قضايا التحكيم على جميع سفارات الدول العربية بهولندا ذلك ان عدد من الدول لديها اخطاء في الاجراءات امام هذه المحكمة وارتائنا ان تتم ترجمة هذا الكتاب لأهميته التطبيقية، كما ساهمنا في إضافة اللغة العربية الى الموقع الالكتروني للمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم فأصبح كل قانوني وباحث عربي يستطيع الحصول على كل المعلومات الموجودة على هذا الموقع باللغة العربية. وقد فتحت هذه الجهود افقا واسعة وترتب عليها تواصل مباشر وتعاون مهم في تبادل الزيارات والخبرات وتوقيع الاتفاقيات وتنظيم المؤتمرات بين الكويت والمحاكم الدولية في لاهاي.

بعد هذه المسيرة المحلية والدولية الحافلة في مجال التحكيم، ما رؤيتك للتحكيم في الكويت على المستوى التشريعي والنظام المعمول به؟

● النظام التحكيمي المعمول به في الكويت نظام تحكيمي وغير موجود في اي بلد في العالم ولكن أثبت في الواقع والتطبيق انه نظام غير مجد ولذلك يجب ان يتم تعديله حسب الاطر الدولية بحيث لا يتدخل الجانب الحكومي في تشكيل الهيئات التحكيمية ولا يكون هناك تعيين اي طرف من قبل الدولة ويجب ان تترك حرية الاختيار لأطراف التحكيم وذلك لضمان جودة القرارات وعدم الطعن فيها ويكون بذلك أطراف التحكيم هم المسؤولون عن سلامة وجودة اختيارهم للمحكمين التي تؤدي بدورها الى سلامة وصحة ونفاذ قرار التحكيم. وقد تمت مناقشة هذه المسألة أثناء الزيارات التي قام لها وزراء العدل السابقون أعضاء البرلمان الكويتي وتم التعرض الى القصور التشريعي في التحكيم الكويتي وتم توافق بين الجانب الحكومي والبرلماني ان يكون هناك تحديث للتشريع وفق الاطر الجديدة المعمول بها.

وقد «علمنا عن وجود مساع من قبل أعضاء البرلمان للمضي قدما في هذا الاتجاه وادراج قانون التحكيم ضمن جدول أعمال اللجنة التشريعية حتى يتم تحديث القانون الخاص بالتحكيم التجاري في الكويت الى ما يرقى به الى التوقعات الدولية لأن النقص الذي تشوب التشريع الحالي تجعل الكثير من الشركات التجارية لا تفضل ان يتم الفصل في نزاعاتها وفق القانون الكويتي».

● نحن بصدد العمل على تنسيق المؤتمر الثاني للكويت والمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم ب الذي سيتم انعقاده على مدى يومين في الربع الاول من سنة 2020. والمؤتمر سيتطرق في ابرز محاوره الى مستجدات التحكيم لأن التحكيم في تطور دائم في قوانينه وتحدياته كما سيتطرق الى سبل تطوير التحكيم في المنطقة العربية والتي دور الشريعة الإسلامية في التحكيم وحاوله ادماجها في التحكيم نظرا لإطالة امد الدعوى وتخوف المستثمر من وطنية القضاء مع الحكومة نفسها لذا وجب ضمان سلامة المنازعات.

ما شروط الترشيح لهذه العضوية وكيف تتم عملية الانتخاب؟

● الترشيح يتم بناء على شروط معينة من أهمها ان تكون الدولة المرشح عنها عضوا في المحكمة وان يكون المرشح متحصلا على شهادة جامعية وله إلمام بجال التحكيم ويتقن اللغة الإنجليزية. وقد تقدمت بالترشيح في 2012 عن الكويت في مقابل مرشح عن دولة الهند لتمثيل قارة آسيا في اللجنة المالية والإدارية للمحكمة. ويتم الاجتماع الخاص بالانتخاب في القاعة اليابانية بمقر المحكمة الدولية الدائمة للتحكيم ويكون هذا الانتخاب مباشرا وعلنيا بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المحكمة للتحكيم وعددها 123 دولة، بينما يكون الانتخاب لرئاسة اللجنة المالية والإدارية لهذه المحكمة من قبل أعضاء اللجنة وهم ممثلو القارات الخمس في انتخاب علني كذلك وهذا ما تم حين تم انتخاب رئيسا لهذه اللجنة في 2015.

وقد ساهم تكويني في التجارة والمحاسبة بالإضافة الى الدورات القانونية التي شاركت بها في وزارة العدل والتدرج الوظيفي الذي عرفته داخل جهات حكومية مختلفة وأخيرا منصب نائب مدير ادارة التحكيم القضائي، وفي اثناء معارفي في الوظيفة وفي اكتساب خبرات مهمة في مجال التحكيم ساهمت في ترشيحي لهذا المنصب والفوز به.

الميزة التي تتمتع بها الكويت برعاية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد - حفظه الله وعودته تمهد الطريق امام أي مواطن كويتي يتقدم لأي مهمة او منصب دولي وهذا ما لقيته في هولندا حيث انني ما أن تقدمت لمنصب الرئاسة حتى وجدت دعما كبيرا من الجانبين العربي والخليجي ناهيك عن الجانب الآسيوي والأوروبي لذلك حزت هذا المنصب باريجية، وهو أول منصب رئاسية يفوز به عربي خليجي حيث جرت العادة ان تكون هذه المناصب من نصيب الأوروبيين والأميركيين وذلك نظرا للبعد الجغرافي كون المحكمة موجودة في القارة الأوروبية.

رعاية لتطبيق النظام الأساسي هل لك ان تطلعنا على طبيعة



المستشار طارق الشميمري يتحدث الى الزميلة زينة زريق

■ توافق حكومي-برلماني على تحديث تشريعات التحكيم وفق الأطر الجديدة ■ منتدى السلام لمؤسسة البابطين المنعقد في لاهي حلقة في سلسلة المبادرات الثنائية والمعرفية المتميزة للتواصل مع الحضارات

وهي المصنفة الاكاديمية الاولى في التدريب.

وماذا عن الزيارات التي تم تنظيمها خلال السنوات السبع الاخيرة؟

● العلاقات المميزة التي تربط الكويت بجميع المحاكم الدولية بلاهاي فتحت الابواب وسهلت عملية التعاون لاستقبال هذه الوفود لان سمعة الكويت تسبقها في العمل الانساني والسلام والعدالة على خطى حضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، ودول الخليج تغبطنا على قدرتنا في التسييق لمثل هذه الزيارات وطلبوا منا تزويدهم بالجداول التنظيمية التي تقدمناها حتى ينسجوا على مساهم في السعي الى توفير الفرصة امام القانونيين الكويتيين للمشاركة في الدورات التكوينية القانونية التي يتم تنظيمها في اطار هذه الهيئات ومنها الدورات التدريبية الصيفية في القانون التي تنظنها اكااديمية بلاهاي بشكل مميز اتمر

وما ثمار هذه الزيارات واللقاءات؟

● استطعنا ربط الجانب الكويتي مع الجهات الدولية بلاهاي بشكل مميز اتمر



ما الانعكاسات التي ترتبت على التحاقك بالمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم؟

● انتخابي عن القارة الآسيوية ومنصبي كرئيس للجنة المالية والإدارية لمحكمة التحكيم ومستشار محكمة العدل الدولية فتحا أبوابا كثيرة للتعاون مع المحاكم الدولية في لاهاي، وقد قمنا بتنسيق زيارة 14 وقدا قانونيا وبرلمانيا وتجاريا من الكويت وتم عمل عرض توضيحي لهم داخل المحكمة عن عمل المحكمة وكيفية سير الإجراءات وأخر التحديثات في قانون التحكيم كما تم تنظيم زيارات لهم الى جميع المحاكم الدولية بلاهاي وجامعة لايدن للقانون ووزارة العدل الهولندية واتحاد المحامين الهولنديين ومنظمة حظر الأسلحة. ومن هذه الزيارات زيارة مجلس القضاء الكويتي ووزير العدل والسابقين والنائب العام الكويتي الذي جاء في زيارة رسمية للمحاكم وكذلك زيارة جمعية المحامين لثلاث مرات وزيارة غرفة التجارة

كيف تقيم تجربتك المهنية في مجال التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي؟

● التجربة المهنية التي خضتها كخائب مدير ادارة التحكيم القضائي بالكويت ليست سنوات كانت تجربة مميزة واكتسبتي الكثير من الخبرة عن التحكيم وكانت لي اصدارات في التحكيم وخلال تلك الفترة ودورات كثيرة شاركت بها وكذلك رتبنا آلية قبول المحامين وتعاونوا مع جمعية المحامين في آلية التنسيق لقبول المحامين كمحكمين معتمدين في وزارة العدل. وبعدها جاءت النقطة النوعية عند انتخابي عن قارة آسيا لدى اللجنة المالية والإدارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من المحلية الى الدولية، من قانون محدود التطبيق في نطاق قضايا معينة الى قانون دولي يطبق في كل دول العالم وجلسات مستمرة من قبل الدول الأعضاء ومناقشات تضيف خبرة عن الجانب الغربي والآسيوي والأفريقي وعن آلية عمل المحاكم وميزانياتها، ولذا فإنني ارى تجربتي في التحكيم بالكويت مميزة ولكنها أكثر تميزا وانفتاحا وتنوعا معرفيا وخيراتيا كرئيس للجنة المالية والإدارية ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد حملت دائما على عاتقي تمثيل الكويت والدول الخليجية والعربية على احسن ما يمكن تمثيلية.

كيف تقيم تجربتك المهنية في مجال التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي؟

● التجربة المهنية التي خضتها كخائب مدير ادارة التحكيم القضائي بالكويت ليست سنوات كانت تجربة مميزة واكتسبتي الكثير من الخبرة عن التحكيم وكانت لي اصدارات في التحكيم وخلال تلك الفترة ودورات كثيرة شاركت بها وكذلك رتبنا آلية قبول المحامين وتعاونوا مع جمعية المحامين في آلية التنسيق لقبول المحامين كمحكمين معتمدين في وزارة العدل. وبعدها جاءت النقطة النوعية عند انتخابي عن قارة آسيا لدى اللجنة المالية والإدارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من المحلية الى الدولية، من قانون محدود التطبيق في نطاق قضايا معينة الى قانون دولي يطبق في كل دول العالم وجلسات مستمرة من قبل الدول الأعضاء ومناقشات تضيف خبرة عن الجانب الغربي والآسيوي والأفريقي وعن آلية عمل المحاكم وميزانياتها، ولذا فإنني ارى تجربتي في التحكيم بالكويت مميزة ولكنها أكثر تميزا وانفتاحا وتنوعا معرفيا وخيراتيا كرئيس للجنة المالية والإدارية ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد حملت دائما على عاتقي تمثيل الكويت والدول الخليجية والعربية على احسن ما يمكن تمثيلية.

كيف تقيم تجربتك المهنية في مجال التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي؟

● التجربة المهنية التي خضتها كخائب مدير ادارة التحكيم القضائي بالكويت ليست سنوات كانت تجربة مميزة واكتسبتي الكثير من الخبرة عن التحكيم وكانت لي اصدارات في التحكيم وخلال تلك الفترة ودورات كثيرة شاركت بها وكذلك رتبنا آلية قبول المحامين وتعاونوا مع جمعية المحامين في آلية التنسيق لقبول المحامين كمحكمين معتمدين في وزارة العدل. وبعدها جاءت النقطة النوعية عند انتخابي عن قارة آسيا لدى اللجنة المالية والإدارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من المحلية الى الدولية، من قانون محدود التطبيق في نطاق قضايا معينة الى قانون دولي يطبق في كل دول العالم وجلسات مستمرة من قبل الدول الأعضاء ومناقشات تضيف خبرة عن الجانب الغربي والآسيوي والأفريقي وعن آلية عمل المحاكم وميزانياتها، ولذا فإنني ارى تجربتي في التحكيم بالكويت مميزة ولكنها أكثر تميزا وانفتاحا وتنوعا معرفيا وخيراتيا كرئيس للجنة المالية والإدارية ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد حملت دائما على عاتقي تمثيل الكويت والدول الخليجية والعربية على احسن ما يمكن تمثيلية.

كيف تقيم تجربتك المهنية في مجال التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي؟

● التجربة المهنية التي خضتها كخائب مدير ادارة التحكيم القضائي بالكويت ليست سنوات كانت تجربة مميزة واكتسبتي الكثير من الخبرة عن التحكيم وكانت لي اصدارات في التحكيم وخلال تلك الفترة ودورات كثيرة شاركت بها وكذلك رتبنا آلية قبول المحامين وتعاونوا مع جمعية المحامين في آلية التنسيق لقبول المحامين كمحكمين معتمدين في وزارة العدل. وبعدها جاءت النقطة النوعية عند انتخابي عن قارة آسيا لدى اللجنة المالية والإدارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من المحلية الى الدولية، من قانون محدود التطبيق في نطاق قضايا معينة الى قانون دولي يطبق في كل دول العالم وجلسات مستمرة من قبل الدول الأعضاء ومناقشات تضيف خبرة عن الجانب الغربي والآسيوي والأفريقي وعن آلية عمل المحاكم وميزانياتها، ولذا فإنني ارى تجربتي في التحكيم بالكويت مميزة ولكنها أكثر تميزا وانفتاحا وتنوعا معرفيا وخيراتيا كرئيس للجنة المالية والإدارية ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد حملت دائما على عاتقي تمثيل الكويت والدول الخليجية والعربية على احسن ما يمكن تمثيلية.

كيف تقيم تجربتك المهنية في مجال التحكيم التجاري على المستويين المحلي والدولي؟

● التجربة المهنية التي خضتها كخائب مدير ادارة التحكيم القضائي بالكويت ليست سنوات كانت تجربة مميزة واكتسبتي الكثير من الخبرة عن التحكيم وكانت لي اصدارات في التحكيم وخلال تلك الفترة ودورات كثيرة شاركت بها وكذلك رتبنا آلية قبول المحامين وتعاونوا مع جمعية المحامين في آلية التنسيق لقبول المحامين كمحكمين معتمدين في وزارة العدل. وبعدها جاءت النقطة النوعية عند انتخابي عن قارة آسيا لدى اللجنة المالية والإدارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من المحلية الى الدولية، من قانون محدود التطبيق في نطاق قضايا معينة الى قانون دولي يطبق في كل دول العالم وجلسات مستمرة من قبل الدول الأعضاء ومناقشات تضيف خبرة عن الجانب الغربي والآسيوي والأفريقي وعن آلية عمل المحاكم وميزانياتها، ولذا فإنني ارى تجربتي في التحكيم بالكويت مميزة ولكنها أكثر تميزا وانفتاحا وتنوعا معرفيا وخيراتيا كرئيس للجنة المالية والإدارية ونظرا لأهمية هذا المنصب فقد حملت دائما على عاتقي تمثيل الكويت والدول الخليجية والعربية على احسن ما يمكن تمثيلية.